مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في سوريا بعد الربيع العربي 2011
اسم الكاتب: م.د. هانده ر عبدالخالق محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9634
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 11:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- December 2024 | كانون الاول ٢٠٢٤ ـ العدد ٢ـ المجلد ١٤

The Relationship between the Religious Institution and the Political Regime in Syria after the Arab Spring 2011

[1] Lecture Dr. Hander Abdulkhaleq Mohammed
[1] College of Political Sciences/Salahaddin University-Erbil

1: Email: hander.mohammed@su.edu.krd
2: Email:

Abstract:

The relationship between the political regime and the Sunni religious establishment in Syria during the time of Hafez al-Assad until now has witnessed major turning points and historical eras and has gone through periods of ebb and flow. One of these stages is the era of the Syrian revolution within the Arab Spring of 2011 in the region. Within the framework of the regime's battle to confront the rebellion against it, which in part took on a religious character, the regime used its religious tools to garner legitimate support for it and its practices against those who were considered to be outside it. The post-war political regime also took several administrative measures, such as abolishing the position of General Mufti and sub-Mufti positions in November 2021, restructuring the "Scientific Jurisprudence Council" affiliated with the Ministry of Endowments in the regime's government, and expanding the tasks and powers of the council to include fatwas, due to the regime's interference in a religious symbolism linked to the Syrian identity.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.153768.1358

Submitted: 15/9/2024
Accepted: 20/9/2024
Published: 30/9/2024

Keywords:
Syrian Political Regime
Religious Institution
Arab Spring
Position of fatwa
Ministry of Endowments.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في سوريا بعد الربيع العربي ٢٠١١

[١] م. د. هانده ر عبدالخالق محمد
كلية العلوم السياسية/ جامعة صلاح الدين-أربيل

المستخلص

إنَّ العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة الدينية السنية في سوريا في زمن الرئيس السابق حافظ الأسد لغاية الآن شهدت محطاتٍ مفصليةً رئيسة وحِقَب تاريخية ومرَّت بفترات مدٍّ وجزر. وإحدى هذه المحطات هي حقبة الثورة السورية ضمن الربيع العربي ٢٠١١ في المنطقة. وفي إطار معركة النظام لمواجهة التمرد عليه، الذي اتّخذ في جانبٍ منه طابعاً دينياً، استخدم النظام أدواته الدينية، لحشد تأييد شرعي له ولممارساته ضد من اعتُبروا خارجين عليه. وكذلك اتخذ النظام السياسي لمرحلة ما بعد الحرب، عدة إجراءات إدارية كإلغاء منصب الإفتاء العام ومناصب الإفتاء الفرعية في تشرين الثاني ٢٠٢١، وإعادة هيكلة "المجلس العلمي الفقهي" التابع لوزارة الأوقاف في حكومة النظام، وتوسيع مهام وصلاحيات المجلس لتشمل الإفتاء، لتدخُّل النظام في رمزية دينية مرتبطة بالهُوِيَّة السورية.

كلمات مفتاحية: النظام السياسي السوري، المؤسسة الدينية، الربيع العربي، منصب الإفتاء، وزارة الأوقاف.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي السوري، المؤسسة الدينية، الربيع العربي، منصب الإفتاء، وزارة الأوقاف..

المقدمة

تختلف العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في سوريا مع الأنظمة السياسية الأخرى في المنطقة، إذ يعود هذا التمايز إلى طبيعة النظام السياسي في سوريا، حيث أنَّه ذو طابع علوي شيعي، وكانت المؤسسة الدينية ذات طابع سُنِّي سابقاً، إلاَّ أنَّها تغيرت طبيعتها بعد تشكيل المجلس العلمي الفقهي من خلال إجرائات إدارية ومؤسساتية في إطار وزراة الأوقاف.

ورغم تبني سياسة ظاهرها العلمنة من قبل النظام السوري، إلاَّ أنَّه كان يسعى في تشجيع خطاب وبناء "تأسيس سني" جديد من خلال سلطة وزارة الأوقاف، ليشرعن بأدواته سلطة النظام من جهة، ولكي يسهم في بناء عقد سيجد ثماره تمامًا بعد سنوات في معركته ضد الجماعات الإسلامية السُّنية المعارضة.

في عهد بشار الأسد، وتحديدًا بعد سنة ٢٠٠٨، فقد غدت وزارة الأوقاف من أهم القطاعات الدينية التي يجب من خلالها إعادة ترويض للإسلام السوري، لكن بما يتوافق مع سياسة النظام، وإنتاج أشكال أخرى من التدين، يعكس الشروط التاريخية الجديدة في سورية؛

وهذا بحد ذاته ما يسهم في "تديين السياسة"، في ظل سلطة الأسد، وبرعاية من وزارته الأوقاف.

ومن ضمن إستراتيجية السيطرة على الخطاب الديني، ألغى النظام السوري منصب الإفتاء العام ومناصب الإفتاء الفرعية بالمرسوم التشريعي رقم ٢٨ الذي أصدره منتصف تشرين الثاني ٢٠٢١، وتضمَّن المرسوم إعادة هيكلة "المجلس العلمي الفقهي" التابع لوزارة الأوقاف في حكومة النظام، وتوسيع مهام وصلاحيات المجلس لتشمل الإفتاء، وقد كان الأمر حدثا جوهرياً في المشهد الديني السوري، من خلال إدخال الشيعة إلى دائرة الافتاء، خصوصاً أنَّ المرجعية الشيعية هي مرجعية عابرة للحدود وليست محلية، بمفهوم آخر دخلت القوى الإقليمية المجال الديني في سورية بشكل رسمي.

أولاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من أنّه تناول فترة زمنية وحقبة تاريخية مهمة في العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة الدينية في سوريا، حيث رسمت هذه المرحلة مستقبل العلاقة بين الطرفين، ودفعت النظام السياسي للجوء إلى اتخاذ قرارات إدارية وبيروقراطية لتعزيز سيطرته على المؤسسة الدينية، ولمنع ظهور أي خطاب ديني آخر خارج إطار المؤسسة الدينية الرسمية.

ثانياً: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في محاولة فهم موقع ودور المؤسسة الدينية والوظيفة التي كانت تؤديها سابقاً وكيف أن التحولات السياسية أفضت إلى إعادة تعريف الدور وتأدية وظائف جديدة. إنَّس معالجة هذه الإشكالية يسمح لنا بفهم الديناميكية التي يتحرك بموجبها النظام لتوظيف مجموعة من الأدوات التي يعتقد أنَّ الواقع الجديد يتطلب إعادة تعريفها خدمة لمصالح معينة. وعلى هذا الأساس يكون السؤال الرئيس الذي تبحث عنه الإشكالية: كيف يفهم النظام السوري دور ووظيفة المؤسسة الدينية وكيف يفترض بهذا الدور أن يتغير حسب الظروف السائدة؟.

ثالثاً: فرضية البحث:

شكلت عملية التوظيف السياسي للدين إحدى الوسائل الرئيسة التي استخدمها النظام السياسي السوري، في دعم سلطة حكمه من خلال احتواء المؤسسة الدينية، وهي استراتيجية واظب النظام على اتباعها باضطراد، بعد عام ٢٠١١، وتمثل هذه الحقبة في العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي مرحلة تاريخية بارزة لإعادة هيكلة المؤسسة وتوزيع الأدوار بين الفاعلين الأساسين لغرض السيطرة التامة للنظام على المؤسسة وإبتعاد الدور السُّني في المعادلات السياسية والدينية من خلال إلغاء منصب الإفتاء وتوسيع صلاحيات وزارة الأوقاف.

رابعاً: منهج البحث:

انتهج الباحث في دراسته لهذا البحث المنهج التاريخي لدراسة ومعرفة الجذور التاريخي للعلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في سوريا من زمن حافظ الأسد إلى الحقبة التي تليها وهي مرحلة الأسد الأبن من خلال الاستدلال والاستشهاد بوقائع تاريخية. وكذلك انتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الإشكالية، وتحليل وتفسير الأسباب التي أدت إلى لجوء النظام السياسي للمؤسسة الدينية والاستفادة من خطابها لمحاربة الجماعات الإسلامية المعارضة للنظام.

خامساً: هيكلية البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين اثنين وخاتمة. ففي المبحث الأول نسلط الضوء على العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في سوريا في حقبة ما بعد الربيع العربي ٢٠١١، ويتكون هذا المبحث من مطلبين إثنين. وفي المبحث الثاني نركز على أدوات النظام السياسي للسيطرة على المؤسسة الدينية السُّنية بعد الربيع العربي، ويحتوي هذا المبحث على مطلبين إثنين أيضاً. وفي الختام يظهر الباحث أهم النتائج التي يتوصل إليها خلال هذا البحث.

I. المبحث الأول

العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي السوري في حقبة ما بعد الربيع العربي

إنَّ العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة الدينية السنية في سوريا في زمن الأسد الأب إلى الآن شهدت محطاتٍ مفصليةً رئيسة وحِقَب تاريخية ومرَّت بفترات مدٍّ وجزر. وإحدى هذه المحطات هي حقبة الثورة السورية ضمن الربيع العربي ٢٠١١ في المنطقة. وفي سياق تطورات الثورة انقسم المجتمع السوري إلى قسمين مختلفين: منهما السلمي ومنهما العنفي. وبطبيعة الحال فئة علماء الدين الذين اصطف قسمٌ منهم إلى جانب النظام فيما اختار القسم الآخر الجانب المعاكس له. وفي إطار معركة النظام لمواجهة التمرد عليه، الذي اتّخذ في جانبٍ منه طابعاً دينياً، استخدم النظام أدواته الدينية، لحشد تأييد «شرعي» له ولممارساته ضد من اعتُبروا خارجين عليه.

يحتوي هذا المبحث هلى مطلبين رئيسين، ففي الأول نسلط الضوء على نبذة تاريخية للعلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في زمن الأسد الأب. وفي الثاني نتناول حقبة ومرحلة الأسد الإبن في العلاقة مع الإشكالية.

I.أ. المطلب الأول

نبذة تاريخية للعلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في زمن الأسد الأب

منذ زمن حافظ الأسد يتدخل النظام الحاكم في جمهورية العربية السورية في عمل المؤسسات والمنظمات الدينية بكافة أشكالها وتعريفاتها سواءً كانت وزارات، أو هيئات، أو

جامعات، أو مساجد، أو مؤسسات خيرية، أو أوقاف أو زوايا صوفية، أو منظمات شباب أو منصات إعلامية أو غيرها. وكان يمارس النظام لعبة السيطرة على المؤسسات الدينية ومحاولة استقطابها ودمجها مستخدمة كل وسيلة ممكنة، للتحكم فيما يجري داخل تلك المؤسسات من عمليات التوظيف وإصدار القوانين، والتنظيم الإداري، والإشراف المالي، وغيرها.

تختلف طبيعة التعامل والعلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة الدينية في سوريا مع نماذج أخرى في البلدان العربية، مثل مصر والسعودية، اللاتي يتمتع فيها الفضاء السني بتاريخ نسبي من التمأسس حول سُلطات دينية من مثل مؤسسة الأزهر، فإنَّ الوضع الديني للعلماء والأوقاف في سورية كان متشظيًا على نفسه بين أصوات هامشية وأخرى مهمة، بصرف النظر عن سلطة النظام. في هذا الصدد، ترى الباحثة ليلى الرفاعي أنَّه " في ظل نظام البعث، لم يعد ثمة سلطة دينية رسمية جامعة، ولا تراتبية فقهية للعلماء، على غرار الأزهر في مصر ومجلس كبار العلماء في السعودية، تقوم بتعيين أعضائها وتحديد مهامهم ورتبهم. وعلى المستوى المؤسسي، لم يشكّل حزب البعث هيئة تمثيلية أو اتحاداً للعلماء شبيهاً بذلك"[١].

ردًّا على هذا القول، يرى الباحث حمود حمود، أنَّ هذا "القول غير دقيق تاريخيًا؛ ذلك أنّ هذه السلطة الدينية المؤسساتية الجامعة المزعومة لم يكن لها وجود على الإطلاق في سورية، لا قبل النظام السوري، ولا في ظله. إنَّه على الرغم من إثبات سورية دائمًا قدرتها الأفقية في إنتاج علماء دين لهم وزنهم في العالم الإسلامي، إلاَّ أنَّها لم تستطع على الإطلاق إنتاج مؤسسة كاريزماتية تضاهي أخوات لها في بعض دول العالم الإسلامي. مسار السوسيولوجية الدينية في سورية مسار جدّ معقد من الصعب فيه أنْ تتشكل فيه أطر دينية ناظمة، وذلك بالنظر إلى تعقد الخرائط الطائفية، والتصحّر في تجذر تراث الدولة هناك"[٢].

على أية حال، إنَّ حافظ الأسد أدرك جيدًا أهمية دور الدين في المجتمع السوري، فتعامل مع المسألة بطريقة مختلفة عن رفاقه البعثيين، الذين أطاح بهم عند استيلائه على السلطة. لذا حرص بوسائل مختلفة على احتواء المؤسسة الدينية واستقطاب علماء الدين بما لهم من تأثير شعبي، لتوطيد سلطته والتسويق لشخصه، واستطاع بالفعل بناء علاقات متينة مع

(١) ليلى الرفاعي، *المؤسسة الدينية السنّية في دمشق: حين يؤدّي التوحيد إلى التقسيم*، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠٢٠)، ص ٢.

(٢) حمود حمود، "الدين والدولة وسؤال المأسسة: وزارة الأوقاف السورية أنموذجاً"، *مجلة قلمون للعلوم الإنسانية، الدوحة - أسطنبول، مركز حرمون للدراسات المعاصرة - الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية*، العددان الثالث عشر والرابع عشر، (٢٠٢٠): ص ٣٥٣.

عدد منهم، بالأخص الطائفة الصوفية -كأمثال أحمد كفتارو ومحمد سعيد رمضان البوطي-، فكانوا سنداً حقيقياً له ولوريثه من بعده في الأزمات التي واجهت النظام[١].

بمفهوم آخر، أصبحَ الدينُ جزءاً من استراتيجية الحزب الحاكم، من أجل ضمان بقائه في السلطة، من خلال وجود خطاب رسمي مواز، يحاول استثمار الدين بشكل صريح وواضح[٢].

وبناء على ذلك، إنّ النظام السوري رغم تبنيه سياسة ظاهرها العلمنة، إلاَّ أنَّها كانت تسعى في تشجيع خطاب وبناء "تأسيس سني" جديد في سورية من خلال سلطة وزارة الأوقاف، ليشرعن بأدواته سلطة النظام اللاشرعية (إسلامياً)، من جهة، ولكي يسهم في بناء عقد سيجد ثماره تمامًا بعد سنوات في معركته ضد الإخوان المسلمين في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، من جهة أخرى[٣].

من الجدير بالذكر، إنَّ التحدي الأول الذي واجه حكم الأسد الأب وكان الصدام الأول بين حافظ الأسد مع التيار الإسلامي عندما نشر دستور سوريا الجديد في ١٩٧٣/١/٣١، فثارت الاحتجاجات، ولاسيما في حماه؛ لأنَّ المسودة المطروحة للدستور قد حذف منها الاشتراط بأن يكون رئيس الجمهورية مسلماً، مثلما كان في دستور ١٩٥٠، وسارت عليه الدساتير السورية بعد ذلك. اضطر الأسد في ذلك الوقت لتعديل الدستور، استجابة للاحتجاجات المتصاعدة التي واجهها[٤].

ثمَّ ليأتي التحدي الأخطر الذي واجهه الأسد الأب طيلة عقود حكمه الثلاثة، المواجهة الإسلامية المسلحة في ١٩٧٩-١٩٨٢، حين ظهرت معارضة إسلامية مسلحة، وتعاملت السلطة مع هذه الجماعة بقسوة شديدة وارتكبت مجازر رهيبة، أبرزها: مجزرة جسر الشغور، مجزرة سجن تدمر، ومجزرة حلب، وكانت أفظعها مجزرة حماة المروعة عام ١٩٨٢ والتي ذهب ضحيتها آلاف السوريين، كل ذلك أدى إلى إخماد الثورة وإنهاء الجماعة[٥].

من إثر ذلك، حاول النظام السياسي إدراج الملف الديني والتعامل معه في إطار وظيفة الأمن والاستخبارات، وأضعف دور وزارة الأوقاف مع الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة الحقل الديني من الشبكات الخاصة الموالية (الكفتارية، عائلة الفرفور، النبهانية). ومن جانب آخر، في محاولته لتغيير التصور العام عن الصفة الطائفية للنظام، عمل الأسد الأب على

---

(١) طارق عزيزة، "إشكالية التوظيف السياسي للدين في المجتمع السوري خلال الحكم الأسدي (١٩٧٠-٢٠٠٠)"، *مجلة قلمون للعلوم الإنسانية، الدوحة - أسطنبول، مركز حرمون للدراسات المعاصرة - الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية*، العددان الثالث عشر والرابع عشر، (٢٠٢٠): ص ٢٦٦- ٢٦٧ بتصرف.

(٢) د. رضوان زيادة، *الإخوان المسلمون في سوريا: الدين والدولة والديموقراطية، في: مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون في سوريا*، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠٠٩)، ص ٨٣.

(٣) حمود حمود، مرجع سابق، ص ٣٥٤.

(٤) د. رضوان زيادة، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٥) فادي شامية، *الإخوان المسلمون والطليعة المقاتلة والعلاقة مع السلطة، في: مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون في سوريا*، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠٠٩)، ص ١٥٩.

تغيير الطائفية لقيادة البعث، وعيَّنَ عدداً كبيراً من السُّنة من عائلات ذات مكانة دينية في مناصب رفيعة. وكان يقصد من هذه التغييرات أن يحظى بود علماء الدين الدمشقيين. ودعم النظام أيضاً التيار الصوفي الأشعري الذي يرى حرمة الانتقاد الحاكم فضلاً عن الخروج عليه، ويختصر الدين في الطقوس، ويبتعد شعورياً وفكرياً عن السياسة[١].

إضافةً إلى ذلك، استخدم النظام السوري مع بداية الثمانينيات وزارة الأوقاف السورية ليس فقط واجهة مؤسساتية، بل أيضًا أداة "بروباغاندا" دعائية ضد الإخوان المسلمين وإتهامهم بـ"المجرمين والخائنين"؛ لأنَّهم يستخدمون الإسلام، ويتلحفون بغطائه وسيلة لمآربهم السياسية؛ لهذا على العلماء المسلمين أنْ يأخذوا موقفًا واضحًا عندما يتعلق الأمر "بضرورة الفصل بين الإسلام ... ومن يسمون أنفسهم الإخوان المسلمين"[٢].

I.ب. المطلب الثاني

العلاقة مع المؤسسة الدينية والنظام السياسي في حقبة الأسد الابن

ترجع أهمية ما تقوم به السلطة السياسية في سوريا حالياً من تدخل كبير وسريع ومعقد في المجال الإسلامي إلى التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي واجهتها في الأعوام التي أعقبت الربيع العربي الذي بدأ في ٢٠١١. وقد حشد النظام السياسي مؤسساته الدينية الحكومية واستخدمته كأداة لتلميع مشروعية الحكومة في مواجهة القلق الجماهيري المتصاعد بسبب هذه الأوضاع، من خلال السيطرة على الخطاب العام والمساجد. ومن جانب آخر، تعود رغبة الدولة في استقطاب المؤسسات الدينية والسيطرة عليها إلى تخوفها من الحركات الإسلامية المسلحة (الحركات الجهادية) وما تمثله من خطر عسكري داخلي خاصة في ظل ضغوط الحلفاء والشركاء الدافعة للتصدي لهذه التهديدات كجزء من خطة واسعة النطاق[٣].

في عهد بشار الأسد، وتحديدًا بعد سنة ٢٠٠٨، فقد غدت وزارة الأوقاف من أهم القطاعات الدينية التي يجب من خلالها إعادة ترويض للإسلام السوري، لكن بما يتوافق مع سياسة النظام، وإنتاج أشكال أخرى من التدين (خاصة تلك الأشكال الدينية الشعبوية) يعكس الشروط التاريخية الجديدة في سورية؛ وهذا بحد ذاته ما يسهم ليس فقط في إعادة تديين ما هو ديني أصلً، بل كذلك الاستطالة في "تديين السياسة"، وأحيانًا الإسهام في دعم تدين طائفي

(١) طارق عزيزة، مرجع سابق، ص ٢٦٩-٢٧٠.
(٢) حمود حمود، مرجع سابق، ص ٣٥٦.
(٣) فريدريك ويلي، "المؤسسات الإسلامية في الدول العربية: تحليل منهجيات السيطرة والاستقطاب والنزاع"، معهد كارنيغي، تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١/٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٤، https://n9.cl/meoy1.

مُعسكر، وغير معسكر، لطرف ما في مقابل آخر؛ وذلك كله في ظل سلطة الأسد، وبرعاية من وزارته الأوقاف[١].

بدأت هذه الحقبة من العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في سوريا، بعد سنة ٢٠٠٩ من خلال اتخاذ عدة إجراءات، منها: القرار القاضي بنقل المدرسات المنقّبات إلى وظائف حكومية عادية، والتضييق على المدارس الشرعية، وحلّ مجالس إدارات المؤسسات الأهلية الدينية الخيرية وفرض انتخاب مجالس جديدة لا مكان لعلماء الدين فيها، وزيارة بشار الأسد وزوجته إلى فرنسا والحديث عن علمانية الدولة. يضاف إلى ذلك محاولة تغيير قانون الأحوال الشخصية التي لم تمر، واستبدال كتاب التربية الدينية المدرسي بكتاب «روحي» عابر للأديان، الأمر الذي أتت ثورة ٢٠١١ لترفعه عن طاولة البحث والتنفيذ. ومع اندلاع ثورة ٢٠١١ والتعامل العنيف للنظام معها، عاد الخطاب الديني المشابه لفترة أحداث الإخوان المسلمين للظهور والمناداة بحرمة الخروج على الحاكم، وأنّ الفتنة أشد من القتل، مع تبرير عنف النظام وأفعاله من قبيل «اضرب من شئت وحالف من شئت»، في حين اختارت فئةٌ تبدو محدودةً من علماء الدين الخروج على النظام رافضةً أفعاله، وترفع الصوت ضده، أو تلوذ بالصمت محتفظةً برأيها لنفسها، وبروز دور للمفتي حسون في تبرير خطوات النظام وتأمين غطاءٍ دينيٍّ لها، ولو كان غطاءً واهياً[٢].

لابد من الإشارة، طوال القرن العشرين، كان الدين بمثابة المصدر الرئيس للصراع السياسي في سوريا. ولكن منذ عام ٢٠١١، زادت أهمية الاهتمامات الدينية. ففي بداية الثورة، حاول النظام أن يضفي الصراع صبغةً دينيةً كأنَّه صراع بين قوتين على السلطة: قوة سنية وأخرى شيعية علوية. وهو بعدما كان يتجنب المسألة الطائفية علنًا في السابق حرصًا على علاقاته العربية وعلى صورته "كنظام وطني شامل" لعب به لاحقًا وعلى نحو سافر ليس لاستقطاب الأقليات وشد عصب الطائفة العلوية فحسب، بل أيضًا لعدة قضايا محورية أساسية أيضاً مثل: تدهور علاقته مع بعض حلفائه السابقين مثل (تركيا وقطر والسعودية) من جانب، ولتخويف النصارى من الأكثرية السنية في لحظة تقدم جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الجهادية السلفية في كامل المنطقة من جانب آخر. من خلال ذلك، عمل النظام السياسي في سوريا على إثارة المشاعر الطائفية وتأجيج المخاوف بين الأقليات في الوقت نفسه[٣].

في هذا السياق، استمر بشار الأسد على نهج أبيه في استمالة علماء الدين وتوظيف الدين بما يخدم لإضفاء شرعية نظامه[٤]. فمنذ الأيام الأولى للثورة، استنفر النظام مكنة

(١) حمود حمود، مرجع سابق، ص ٣٦٢-٣٦٣.
(٢) روجيه أصفر، "المؤسسة الدينية والنظام السوري.. ما الذي تغير بعد أشهر من إلغاء منصب المفتي"، موقع الجمهورية، تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٩/٩، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٨، https://2u.pw/hNn4sluq.
(٣) زياد ماجد، *سوريا الثورة اليتيمة*، (بيروت: دار شرق الكتاب، ٢٠١٣)، ص ١٦٣-١٦٤.
(٤) دينيس دراغوفيتش، *دور الدين في إعادة بناء دولة سوريا: دراسة حالة الإسلام السني*، تعريب: يسرى مرعي، (أسطنبول: جسور للدراسات، ٢٠١٨)، ص ٧.

المؤسسة الدينية الرسمية (المفتي حسون، وزارة الأوقاف، الشيخ البوطي)، لإيجاد الفتاوى والمواقف الشرعية التي تنسجم مع روايته عن المؤامرة، والفتنة، والتكفيريين، هذا من جهة. ومن جهة ثانية لتأكيد حرص النظام على الإسلام ورعايته له(١).

اندلعت الثورة في ظل قبضة أمنية غير عادية، وإحكام السيطرة على المؤسسات الدينية، الأمر الذي سمح أن يكون خروجها، شكلاً من أشكال التمرد على المؤسسة الدينية ذاتها والتي ثبت في سنوات الثورة أنها بالفعل تحت السيطرة التامة للنظام(٢).

وبعد ضعف تأثير علماء الدين المؤيدين للنظام بسبب وفاة بعض علماء الدين (مثل أحمد كفتارو) ومحدودية شعبية العلماء الجدد الذين ورثوا قيادة الطرق الدينية، استخدم النظام على إثر ذلك الضعف، استراتيجية جديدة للتعامل مع السلطة الدينية في سوريا، حيث أعادت أجهزة الأمن بالتعاون مع وزارة الأوقاف تشكيل طبقة جديدة من العلماء مهمتهم حشد الدعم للنظام في حربه ضد المعارضة من خلال الحملة الإعلامية حول "المؤامرة ضد سوريا" بحسب تعبير النظام(٣).

في هذا السياق، شكّلت المؤسسة الدينية الرسمية أحد أهم أدوات النظام لصياغة "فتاوى" و"خطابات" مطابقة تمامًا لخطاب النظام السياسي الرسمي تجاه الثورة ومؤيديها، وقد استمر هذا الدور بأشكال مختلفة وعبر شخصيات متعددة، ولكن الدور الرئيسي كان "للبوطي" و"أحمد حسون" مفتي الجمهورية و"وزارة الأوقاف السورية" التي كانت تصدر بيانات باسم "علماء سوريا" تارة، وباسم "رابطة علماء بلاد الشام" تارة أخرى، للدفاع عن النظام السوري. ولا يمكن فهم أداء تلك المؤسسة وأطرافها إلا بناءً على إيقاع الأحداث وتقديرات النظام السوري نفسه للوقائع ومسار الأحداث. إضافة إلى ذلك، كان يأتي الخطاب من رئيس الجمهورية (وإلى جانبه البوطي والمفتي حسّون ووزير الأوقاف) إلى الشيوخ (وفيهم عامة علماء الدين في سوريا بمختلف مذاهبهم) ليكشف عن سياسة النظام السوري في صياغة الفتوى والخطاب الديني أثناء الثورة، فرئيس الدولة كان يمارس دور "المفتي" والواعظ حين يملي على المشايخ ما يجب أن يقولوه وما لا يجب وما هي "الأصول" التي يجب أن يلتزموا بها على "المنبر"(٤).

---

(١) طارق عزيزة، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(٢) "بدائل السياسات، الدين والدولة في سوريا بعد الحرب، موقع مبادرة الإصلاح العربي"، تاريخ النشر، ٢٠١٧/٥/٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٤، https://2u.pw/cloOX0UW.

(٣) سهيل الغزي، "تغييرات المؤسسة الدينية تكشف توجهاً جديداً لنظام الأسد"، موقع أورسام مركز دراسات الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ٢٠٢١/١١/٢٦، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٧، https://2u.pw/3FvgeXk6.

(٤) معتز الخطيب، "نظام الأسد مفتياً: العلماء والسلطة والتغيير في سوريا (٢٠١٢-٢٠١١)"، معهد العالم للدراسات، تاريخ النشر: ٢٠١٧/٥/٤، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٩، https://2u.pw/fdfmbYHD.

في الإطار نفسه، كان يطالب "البوطي" المتظاهرين بالبقاء في بيوتهم وعدم مشاركة في المظاهرات والاحتجاجات ضد النظام؛ لأنَّها مؤامرة صهيونية أمريكية ضد النظام السوري، وكان يقول: "إنَّ فئات التقت قبل أيام، وتواصتْ بتأجيج نيران الفتنة في الشام، في سوريا، من أجل الوصول إلى الغاية التي لم نرسمها نحن، وإنما رسمها الموساد والاستخبارات المركزية الأمريكية" [١]. وكذلك بسبب مجهولية قيادة المظاهرات، ممَّا يؤدي إلى عدم شرعية هذه الحركة[٢]، حسب وجهة نظر البوطي.

لهذا الغرض، في بداية الثورة السورية في الأسبوع الأخير من شهر أبريل ٢٠١١ من خلال "حلقة خاصة" من حلقات برنامجه التلفزيوني "دراسات قرآنية"، خصص التلفزيون السوري الرسمي هذه الحلقة للبوطي – وهي لا تمت إلى "دراسات قرآنية" بصلة - ليقوم بتهدئة المتظاهرين، فيُدين التظاهر ويرى أنَّ الحلّ يكون عبر سلاح واحد هو "سلاح الاستيقاظ في الأسحار والالتجاء إلى الله بالدعاء"، وبهذا فإنَّ الحقوق ستتحقق؛ لكن بشرط الجلوس في البيوت، وبهذا يحمي الناسُ أنفسَهم من طلقات الرصاص التي قد تأتي من هنا أو هناك، في إشارة إلى إطلاق النظام السوري الرصاص على المتظاهرين السلميين في بداية الثورة[٣].

لذلك من الممكن أنَّ نقول إذا كانت مثلت وزارة الأوقاف والمؤسسة الدينية السدّ المنيع في الدفاع عن نظام حافظ الأسد في مرحلة الثمانينات، فإنّ التأزم السوري اليوم أيضًا منح كذلك أشكالًا أخرى من الصعود لوزارة الأوقاف والتي تبدو أنَّها من بين أكبر المستفيدين الذين صعدوا على أكتاف هذا التأزم السوري. لقد نمت اليوم المهمات البيروقراطية لهذه الوزارة أضعافًا مضاعفة عما عليه الأمر في السابق، لكن بعد ما فرِغَت من مهماتها التاريخية التي خُلقت لأجلها، أي ضمن حدود سلطة ما تحدده السلطة المركزية في سورية، وبمساعدة من قوى إقليمية خارجية[٤].

وكذلك لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة أخرى وهي، إنَّ سوريا تعرضت لدمار كبير بسبب الحرب الأهلية الطويلة والتمزق الإقليمي والسياسي الذي تسببت فيه القوى الخارجية ووكلاؤها على أرض المعركة. وأثر الناتج الكلي لجميع هذه العوامل تأثيراً كبيراً على العلاقة الخلافية بين المؤسسات الدينية والجهات السياسية الفاعلة خاصة في المناطق البعيدة عن سيطرة نظام بشار الأسد. وبينما يبسط النظام السوري قبضته على ما يزيد عن ثلثي البلاد، يسعى لتأمين وتوطين المؤسسة الإسلامية السنية كجزء من استراتيجياته للحكم. ويُعتبر هذا

(١) عادل بن خليفة بالكحلة، "مواقف الشيخ محمد سعيد البوطي السياسية: إصلاحيٌّ اشتراعيٌّ يحارب "الراية العِمِّيَّة""، موقع مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ النشر: ٢٠١٩/١٢/٦، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٩، https://2u.pw/ia9FGEhP.

(٢) دينيس دراغوفيتش، مرجع سابق، ص ٦ بتصرف.

(٣) معتز الخطيب، مرجع سابق.

(٤) حمود حمود، مرجع سابق، ص ٣٦١.

التوجه استمراراً في التدخل الرأسي في الشؤون الدينية الذي بدأه الأسد عشية انتفاضة ٢٠١١[١].

إستناداً إلى ما سبق، على مدار نصف قرن من حكم نظام الأسد في سورية، شكلت عملية التوظيف السياسي للدين إحدى الوسائل الرئيسة التي استخدمها الأسدان، الأب والابن، في ترسيخ سلطة حكمهما الاستبدادي، عبر احتواء "المؤسسة الدينية" وتقريب علماء الدين، من الطوائف جميعها، وكسب ودهم ليكونوا عونًا للنظام وأدوات في خدمة سياساته، وكان مشروعه - ومازال - تأبيد حكمه بأي وسيلة كانت. وهي استراتيجية واظب النظام على اتباعها باضطراد، بعد عام ٢٠١١، في مواجهة الثورة السورية[٢].

II. المبحث الثاني

أدوات النظام السياسي للسيطرة على المؤسسة الدينية السُّنية بعد الربيع العربي

تستند إستراتيجية النظام السياسي في إعادة ترتيب هذه المؤسسة إلى تقليص دور الفرد كالمفتي إلى درجة الإلغاء، مقابل منح صلاحيات وأدوار أكبر لمؤسسات حكومية كوزارة الأوقاف، أو مجالس مندرجة ضمنها كالمجلس العلمي الفقهي - الذي شكله النظام السياسي في ٢٠١٨-، ليسهل التحكم بها، واللعب على تناقضاتها، وتغييرها.

يتكون هذا المبحث من مطلبين إثنين، ففي الأول يتناول تدخلات النظام السياسي الواسعة في شؤون المؤسسة الدينية لتعزيز سيطرة النظام، وفي الثاني يتطرق إلى إستراتيجية النظام السياسي في إلغاء منصب المفتي وتوسيع صلاحيات وزارة الأوقاف.

II.أ. المطلب الأول

تدخلات النظام السياسي الواسعة في شؤون المؤسسة الدينية لتعزيز سيطرة النظام

بعد وفاة كفتارو - المفتي الخامس في تاريخ منصب الإفتاء في سورية - في أيلول ٢٠٠٤ بقي منصب الإفتاء شاغراً لأكثر من سنة، وسط معارك خفيَّة فيمن يتقلده[*]، لكنَّ

(١) فريدريك ويلي، مرجع سابق.

(٢) طارق عزيزة، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(*) كان محمد عبدالستار السيّد (وزير الأوقاف الحالي) من أشد المواجهين لحسون للحيلولة دون بلوغه منصب الإفتاء بعد موت كفتارو، لكن في النهاية نجح حسون في أن يحظى بثقة بشار الأسد ليغدو مفتيا لسورية منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٥. وتعود جذور العداء بين السيّد وحسون إلى عام ٢٠٠٢ حين عُيّن حسون مفتياً لحلب، وكان مدير الأوقاف فيها محمد صهيب الشامي، ودخل الشامي في مواجهة مع حسون سُرْعان ما انتقلت لمواجهة بين حسون والسيّد الذي كان داعماً ومتحالفاً مع الشامي، لكن بحكم نفوذ حسون الأمني وعلاقاته مع الضباط وخاصة المرتبطين منهم بمشروع التشيُّع في سورية، وبحكم علاقات حسون مع إيران استطاع إزاحة الشامي الذي يعد معارضاً لمشروع التشيع في سورية، خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث عمل النظام وقتها بتنسيق مع إيران على استغلال الوضع في العراق للضغط على الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت إعادة ضبط المشهد الديني في سورية. ومع وصول السَّيِّد إلى وزارة الأوقاف عام ٢٠٠٧ - وقبلها كان معاوناً لوزير الأوقاف منذ ٢٠٠٢، بعد أن كان مديرَ الأوقاف والمفتي لمحافظة طرطوس- أخذ الصراع مع حسون شكلا آخر، فقد استطاع السَّيِّد أن يحشِد المشايخ الدمشقيين وراءَه ضدَّ حسون صاحب الخطاب الجدلي من الشيعة والنصارى، لكن بسبب الولاء المطلق من حسون للنظام وعدم توفير فرصة لمدحه والدفاع عنه لم تكن انتقادات المشايخ المصطفين مع السَّيِّد لتؤثر على دَوْر حسون وموقعه. ينظر إلى: عباس شريفة - وائل علوان، *منصب المفتي في سورية بين الإلغاء وإعادة الانتخاب*، (أسطنبول: جسور للدراسات، ٢٠٢١)، ص ٤-٥.

الأحداث التي ترافقت مع مقتل رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٤ وحاجة النظام للدعم الإيراني رجَّحت كِفَّة أحمد بدر الدين حسون وكان وقتها مفتي حلب، واختاره بشار الأسد في منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٥ ليصبح المفتي السادس لسورية من خلال مرسوم تشريعي، بعد أن كان المفتي قبل ذلك يُنتخب من هيئة العلماء. كما تبلور هذا الدور أكثر فترة تسلُّم حسون للمنصب الذي بالغ في إضفاء الشرعية الدينية للنظام والدفاع عنه وصولا لنسج التحالفات الخارجية وفتح باب التمدد الثقافي لإيران في الفضاء السوري(١).

من وجهة نظر تاريخية، تعود أولى تدخُّلات النظام في موقع ومكانة الإفتاء بتحويله من انتخاب العلماء إلى التعيين من القيادة السياسية، وذلك عند تعيين حسون عام ٢٠٠٥ بمرسوم تشريعي خاص، وهذا يعني تحويل المرجعية التشريعية الرسمية في الجانب الديني إلى موظف لدى الدولة ذي مهمة تشريعية، وبقيت طبيعة المهمة هي وجه الخلاف بين المفتي ووزير الأوقاف حيث الأخير موظف وذو مهام تنفيذية. ثمَّ التدخل الأكبر كان بإصدار النظام للمرسوم ٣١ لعام ٢٠١٨ الناظم لعمل وزارة الأوقاف، وهو القانون الذي حدَّ من صلاحيات المفتي العام ووسَّع بشكل كبير من صلاحيات وزير الأوقاف، وجاء في مواد القانون فكرة تأسيس المجمع الفقهي العلمي التابع لوزير الأوقاف، والذي بذلك جمع بين جانب من المرجعية التشريعية إلى جانب مهامه التنفيذية، وهي خطوة أولى للحدّ من نفوذ حسون وتقدُّم لعبدالستار السيد في مناصفته مهامه، حيث لم يبق لحسون منذ ذلك الوقت أي دَور فاعل في المشهد الديني، إلا إجراء اللقاءات الإعلامية والحضور البروتوكولي في المناسبات الدينية، كما بدأت الأوقاف بتغييبه عن بعض المناسبات الدينية(٢).

وينبغي هنا الإشارة إلى زيارة قام بها وزير الأوقاف إلى إيران قبل مرسوم ٢٠١٨ بسبعة أشهر، حيث قام السيّد مطلع آذار ٢٠١٨ مع وفد كبير من المشايخ والدعاة بتنظيم زيارة إلى مدينة "قم" الإيرانية، والتقى خلالها المرشد الأعلى علي خامنئي(٣). ويبدو أنَّ الزيارة كانت في إطار بحث السَّيد عن دعم إيراني لتعزيز دوره في المشهد الديني المحلي على حساب حسون الذي غاب عن الزيارة التي أثمرت بالنسبة للسَّيد القانون ٣١ بعد سبعة أشهر من العام نفسه، وكان ذلك كله يدور عام ٢٠١٨ وهو العام الذي بدأت فيه ذروة تنافس النفوذ الروسي والإيراني في سورية(٤).

ثم جاء بعد ثلاث سنوات المرسوم التشريعي ٢٨ الذي أصدره بشار الأسد في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢١، القاضي بتعزيز دور المجلس العلمي الفقهي وتوسيع صلاحياته. وبحسب المرسوم، لم يعد منصب المفتي ممثلاً بشخص واحد، بل تعداه ليصبح من اختصاص المجلس العلمي والفقهي، والمجلس يتألف من ٤٤ عضواً ويرأسه وزير الأوقاف ويضم ثلاثين

(١) عباس شريفة - وائل علوان، مرجع سابق، ص ٤.
(٢) المرجع نفسه، ص ٦.
(٣) ليلى الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٠.
(٤) عباس شريفة - وائل علوان، مرجع سابق، ص ٦.

عالماً ممثلين عن المذاهب كافة. بالإضافة إلى ٥ خمس من عالمات القرآن الكريم وعدد من الأعضاء يمثلون الأئمة الشباب وكليات الشريعة ومعاوني الوزير والقاضي الشرعي، إضافة إلى ممثلين عن الطوائف النصرانية(*)، ويتم اتخاذ قرارات المجلس بالإجماع أو بالغالبية. كما أنَّ المرسوم الجديد ألغى منصب المفتي العام ومنصب مفتي المحافظات وألحق جميع اختصاصات المفتي المتعلقة بإصدار الفتاوى بالمجلس(١).

ومما ساعد في الانتقال لهذه الخطوة أنَّ المفتي لم يعد له ذلك الحضور منذ أن أصدر النظام القانون رقم ٣١ في تشرين الأول ٢٠١٨ والذي أعطى صلاحيات أوسع لوزارة الأوقاف، وأبقى منصب المفتي شكلياً؛ يقتصر على المشاركة في المناسبات الدينية الرسمية فقط(٢).

يمنح القانون الجديد سلطات إضافية لوزارة الأوقاف، حيث تنص المادة الخامسة على استحداث المجلس العلمي الفقهي الذي يمتلك صلاحية تعريف الخطاب الديني الذي يُعتبَر "ملائماً". ويتمتع الوزير بسلطة معاقبة الشخصيات الدينية التي تنشر الأفكار الجهادية عبر سحب الترخيص منهم أو رفع دعاوى مدنية ضدهم. سوف يتولى المجلس الإشراف على جميع الفتاوى الصادرة في البلاد لمنع انتشار أي أفكار "إخوانية" أو "جهادية"، والتي لطالما وصفها النظام بأنَّها تحمل تهديدات منذ بدء النزاع في العام ٢٠١١. لقد دأب النظام تكراراً على اتهام أتباع الإخوان المسلمين والفصائل السَّلفية بنشر التعصب المذهبي والتطرف الديني في سورية. في تشرين الأول ٢٠١١، قال الأسد لصحيفة "تلغراف": "نحارب الإخوان المسلمين منذ الخمسينيات، وما زلنا نخوض قتالاً معهم". ويُفهم من هذا الكلام وكأنَّ النظام يحاول تشريع العنف الذي يلجأ إليه أو تبريره عبر تصوير الخطوات التي يقوم بها بأنَّها تشكّل رأس حربة في الحرب العالمية على الجماعات الجهادية. ولعلَّ من المفيد أن نؤكد، إنَّ جل ما يفعله التشريع الجديد هو تقنين الهيمنة التي يفرضها نظام الأسد منذ زمن طويل على الشؤون الدينية، في إطار استراتيجيته البراغماتية الأوسع نطاقاً القائمة على التحكّم بمؤسسات الدولة للإبقاء على قبضة شديدة على المجتمع. لذلك يتحوّل النظام نحو تركيز اهتمامه على احتواء التديّن التقليدي وإدارته كوسيلة لتعطيل أي منافسة دينية صاعدة. الهدف من استحداث هذه

(*) سوريا بلد متعدد الديانات بمجموعة متنوعة من المعتقدات الدينية. ويُقدّر نسبة السنة ب ٧٤ % من تعداد سكان سوريا، بينما يشكل العلويون، والاسماعيلون، والشيعة ما يقدّر ب١٣ %، أما النصارى فيقدّرون ب١٠ % (وذلك يشمل الارثوذوكس، والموحدون والنسطوريون)، إضافة إلى الدروز بنسبة تقدّر ب ٣%. ينظر إلى: دينيس دراغوفيتش، مرجع سابق، ص ٤.

(١) موقع وزارة العدل السورية، "المرسوم التشريعي رقم ٢٨ لعام ٢٠٢١ القاضي بتعزيز دور المجلس العلمي الفقهي وتوسيع صلاحياته"، في تاريخ ٢٠٢١/١١/١٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٤، https://2u.pw/ecuN2Q7k.

(٢) وحدة التحليل والتفكير، "النظام السوري يعيد رسم المشهد الديني وينهي خصوصية السنة للإفتاء"، *أسطنبول، مركز جسور للدراسات*، (٢٠٢١): https://2u.pw/qzu1KqAY.

المجالس الجديدة (مثل المجلس العلمي الفقهي ومجلس الأوقاف المركزي)، هو منع أي تعبئة دينية خارج إطار مؤسسة دينية رسمية مستقبلاً، سواءً من جانب الإخوان المسلمين أو الجماعات الجهادية أو غيرهم. بيد أنَّ هذه الإجراءات الهرمية التي تسعى إلى تقنين العلاقات بين الدولة والدين في ظل حكم سلطوي قد تؤدّي، بدلاً من ذلك، إلى تعميق انعدام الثقة لدى الرأي العام بالمؤسسات الدينية الرسمية، وتشجيع الحراك الديني السرّي[١].

II.ب. المطلب الثاني

إستراتيجية النظام السياسي في إلغاء منصب المفتي وتوسيع صلاحيات وزارة الأوقاف

كما ذكرنا آنفاً، ألغى النظام السوري منصب الإفتاء العام ومناصب الإفتاء الفرعية بالمرسوم التشريعي رقم ٢٨ الذي أصدره منتصف تشرين الثاني ٢٠٢١، وتضمَّن المرسوم إعادة هيكلة "المجلس العلمي الفقهي" التابع لوزارة الأوقاف في حكومة النظام، وتوسيع مهام وصلاحيات المجلس لتشمل الإفتاء، وقد كان الأمر حدثا جوهرياً في المشهد الديني السوري، فهو وإن كان نهاية لصراع طويل بين وزارة الأوقاف ومؤسسة الإفتاء، إلاَّ أنَّ النظرة للأمر وردود الفعل عليه كانت تنظر بشكل أكبر لتدخُّل النظام في رمزية دينية مرتبطة بالهُوِيَّة السورية[٢].

ألغى هذا المرسوم إختصاص السنة بمنصب الإفتاء والمفتين، مثلما ألغى هيمنة مرجعية المذاهب السنية الأربعة في الفتوى وقوانين الوقف وقوانين الأحوال الشخصية في سوريا وبات من المُمكن الإستمداد الواسع من المذهب الجعفري الإثني عشري كما هو منصوص عليه في المرسوم، إلى جانب تعميم العلوية والدرزية والإسماعيلية كمذاهب إسلامية وليست طوائف أو أقليات في سورية. وإنَّ مثل هذه التغيرات في المشهد الديني قد أسهمت في دعم تمدُّد المرجعية الشيعيَّة، لتغدو مرجعيَّة رسمية رئيسية تتحرَّك في الواقع السوري بقوة القانون، وتحضر في كلِّ الإصدارات الإفتائية والتشريعات القانونيّة، خصوصاً في قانون الأوقاف وقانون الأحوال الشخصية[٣].

ولقد أصبح جليًّا، إنّ إسناد مهمّة الإفتاء في سورية للمذاهب والطوائف المتعدِّدة بهذا الشكل، هو سابقة خطيرة، وإعلان رسمي من النظام بأنَّ السُّنَّة في سورية لم يعودوا هم الأكثرية، بل هم مجرَّد طائفة من الطوائف الأخرى سواءً بسواءٍ[٤]. بعبارة أخرى، إنَّ إلغاء

(١) عزام القصير، "تقنين سيطرة النظام على الشؤون الدينية السورية"، موقع مؤسسة كارنيغي، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١١/١٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٨، https://n9.cl/5oexwn.
(٢) عباس شريفة - وائل علوان، مرجع سابق، ص ٣.
(٣) وحدة التحليل والتفكير، مرجع سابق.
(٤) عباس شريفة - وائل علوان، مرجع سابق، ص ٩.

منصب المفتي، هو إلغاء الصبغة السنيَّة، وهو أجندة إيرانية، والمجلس العلمي الفقهي يوفِّر الدور المُرضِي للمرجعيات الإيرانية، لكن بشكل مؤسَّساتي ومتوازن يناسب أيضاً باقي الأطراف المحليَّة وفي مقدمتهم العلويين والدروز[١].

إذن، سمح هذا المرسوم بإدخال الشيعة إلى دائرة الافتاء وبالتالي التماهي مع إيران، خصوصاً أنَّ المرجعية الشيعية هي مرجعية عابرة للحدود وليست محلية، أي أنَّ إيران دخلت المجال الديني في سورية بشكل رسمي[٢].

تجدر الإشارة هنا، إنَّ إلغاء منصب الإفتاء من قِبل النظام هو صراع سياسي في حقيقته، فالنظام أضعف الإفتاء ثم حوَّل المفتي إلى موظفٍ حكومي يأتمر بأوامرها ويطيع توجيهاتها، ثمَّ قيدَ مهامه وصلاحياته ثم أنهى المنصب بشكل كامل، وذلك لإعادة رسم المشهد الديني ليراعي الهيمنة والنفوذ الإيراني ضِمن المجتمع السوري وهندسة الهُوِيَّة السورية بشكل يناسب مشروعية سلطة النظام واستمراره[٣].

من زاوية أخرى، يلاحظ أنَّ القرار جاء في لحظة غير متوقعة للكثيرين، مع تراجع دور وفاعلية المفتي أحمد حسون وتطور خلافه مع شخصيات دينية على رأسها وزير الأوقاف، وأيضاً بعد مجموعة من الخطوات التي مهّدت لهذا الإلغاء. لكن من حيث الجوهر، يعد القرار ترجمةً لرغبة النظام في التخلص من منصب المفتي بمعناه التاريخي ودوره التقليدي، لقدرته على منح الحاكم الشرعية وحجبها عنه، وبغض النظر عن هوية الشخص الذي يتولى المهمة، يبقى لمنصب المفتي وزنٌ روحي وإرثٌ تاريخي كخليفة لشيخ الإسلام في العهد العثماني، المرجع الديني الأهم الذي يُعد مشاركاً أساسياً في تعيين أي حاكمٍ والانقلاب عليه. كل ذلك يجعل منصب المفتي في موقعٍ غير مناسبٍ للنظام منذ البداية، وهو السبب الأساسي الذي يفسّر كل ما جرى لاحقاً عبر عقودٍ زمنية من العلاقة بين النظام ومنصب المفتي وشاغله، ويشرح السياسات التي جرى اتباعها في هذا الشأن وصولاً إلى إلغاء منصب المفتي. نتيجة لذلك، يظهر أنه بات للنظام سيطرة أكبر بعد هذه التطورات على المؤسسة الدينية السنية؛ إذ استبعد منصباً مؤثراً، وحوله لوظيفةٍ بيروقراطية حكومية ضمن مجلس يسهل التحكم فيه، واستعماله، وتغيير رأسه وأفراده[٤].

صفوة القول، إنَّ إلغاء منصب مفتي الجمهورية وفق المرسوم ٢٨، وتوسيع صلاحيات المجلس هو إلغاء الصبغة السنيَّة بشكل أساسي، وولوج في الطائفية بشكل آخر وهوية أخرى تتناسب مع ما قام به النظام السوري لتغيير التركيبة السكانية.

---

(١) وحدة التحليل والتفكير، مرجع سابق.
(٢) محسن المصطفى، "النظام السوري: رسائل السياسة المحلية إلى المجتمع الدولي"، موقع معهد التحرير للشرق الأوسط، في تاريخ ٢٠٢٢/٩/١٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٥، https://2u.pw/I8g2lnf1.
(٣) عباس شريفة - وائل علوان، مرجع سابق، ص ١٠.
(٤) روجيه أصفر، مرجع سابق.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات، بيانها كالآتي:

١- على مدار نصف قرن من حكم نظام الأسد في سورية، شكلت عملية التوظيف السياسي للدين إحدى الوسائل الرئيسة التي استخدمها الأسدان، الأب والابن، في دعم سلطة حكمهما الاستبدادي، من خلال احتواء المؤسسة الدينية وتقريب علماء الدين، وكسب ودهم ليكونوا عونًا للنظام وأدوات في خدمة سياساته، وتأبيد حكمه بأي وسيلة كانت. وكذلك هي استراتيجية واظب النظام على اتباعها باضطراد، بعد عام ٢٠١١، في مواجهة الثورة السورية.

٢- تَدخَلَ النظام السياسي في المؤسسة الدينية في سوريا بشكل كبير لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي واجهتها في الأعوام التي أعقبت الربيع العربي الذي بدأ في ٢٠١١. وقد استخدم النظام السياسي مؤسساته الدينية الحكومية - في سياق الاستغلال - كأداة لمحاربة الجماعات الإسلامية السُّنية المعارضة من خلال السيطرة على إدارة المساجد والخطاب الديني الرسمي المتمثل في الإفتاء ووزارة الأوقاف والمؤسسات التابعة لها.

٣- تمثل حقبة الربيع العربي في العلاقة بين المؤسسة الدينية والنظام السياسي في سوريا مرحلة تاريخية بارزة لإعادة هيكلة المؤسسة وتوزيع الأدوار بين الفاعلين الأساسين لغرض السيطرة التامة للنظام على المؤسسة وإبتعاد الدور السُّني في المعادلات السياسية والدينية من خلال إلغاء منصب الإفتاء وتوسيع صلاحيات وزارة الأوقاف.

٤- إنَّ إلغاء منصب الإفتاء هو إستراتيجية النظام السياسي لإنهاء هيمنة مرجعيّة المذاهب السنية الأربعة، ودعم تمدُّد المرجعية الشيعيَّة، لتغدو مرجعيَّة رسمية رئيسية تتحرَّك في الواقع السوري بقوة القانون، وتحضر في كلِّ الإصدارات الإفتائية والتشريعات القانونيّة، خصوصاً في قانون الأوقاف وقانون الأحوال الشخصية.

قائمة المراجع

أولاً/ الكتب

١- دينيس دراغوفيتش، *دور الدين في إعادة بناء دولة سوريا: دراسة حالة الإسلام السني*، *تعريب: يسرى مرعي*، أسطنبول: جسور للدراسات، ٢٠١٨.

٢- زياد ماجد، *سوريا الثورة اليتيمة*، بيروت: دار شرق الكتاب، ٢٠١٣.

ثانياً/ البحوث العلمية

١- حمود حمود، "الدين والدولة وسؤال المأسسة: وزارة الأوقاف السورية أنموذجاً"، *مجلة قلمون للعلوم الإنسانية، الدوحة - أسطنبول، مركز حرمون للدراسات المعاصرة - الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية*، العددان الثالث عشر والرابع عشر، (٢٠٢٠).

٢- د. رضوان زيادة، "الإخوان المسلمون في سوريا: الدين والدولة والديموقراطية"، *في: مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون في سوريا، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث*، (٢٠٠٩).
٣- طارق عزيزة، "إشكالية التوظيف السياسي للدين في المجتمع السوري خلال الحكم الأسدي (١٩٧٠-٢٠٠٠)"، *مجلة قلمون للعلوم الإنسانية، الدوحة - أسطنبول، مركز حرمون للدراسات المعاصرة - الجمعية السورية للعلوم الاجتماعية*، العددان الثالث عشر والرابع عشر، (٢٠٢٠).
٤- عباس شريفة - وائل علوان، "منصب المفتي في سورية بين الإلغاء وإعادة الانتخاب"، *أسطنبول، جسور للدراسات*، (٢٠٢١).
٥- فادي شامية، "الإخوان المسلمون والطليعة المقاتلة والعلاقة مع السلطة"، *في: مجموعة باحثين، الإخوان المسلمون في سوريا، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث*، (٢٠٠٩).
٦- ليلى الرفاعي، "المؤسسة الدينية السنّية في دمشق: حين يؤدّي التوحيد إلى التقسيم"، *بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط*، (٢٠٢٠).

ثالثاً/ المواقع الألكترونية

١- بدائل السياسات، الدين والدولة في سوريا بعد الحرب، موقع مبادرة الإصلاح العربي، تاريخ النشر، ٢٠١٧/٥/٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٤، https://2u.pw/cloOX0UW.
٢- روجيه أصفر، المؤسسة الدينية والنظام السوري.. ما الذي تغير بعد أشهر من إلغاء منصب المفتي، موقع الجمهورية، تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٩/٩، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٨، https://2u.pw/hNn4sluq.
٣- سهيل الغزي، تغييرات المؤسسة الدينية تكشف توجهاً جديداً لنظام الأسد، موقع أُورسام مركز دراسات الشرق الأوسط، تاريخ النشر: ٢٠٢١/١١/٢٦، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٧، https://2u.pw/3FvgeXk6.
٤- عادل بن خليفة بالكحلة، مواقف الشيخ محمد سعيد البوطي السياسية: إصلاحيٌّ اشتراعيٌّ يحارب "الراية العِمِّيَّة"، موقع مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ النشر: ٢٠١٩/١٢/٦، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٩، https://2u.pw/ia9FGEhP.
٥- عزام القصير، تقنين سيطرة النظام على الشؤون الدينية السورية، موقع مؤسسة كارنيغي، تاريخ النشر: ٢٠١٨/١١/١٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٨، https://n9.cl/5oexwn.
٦- فريدريك ويلي، المؤسسات الإسلامية في الدول العربية: تحليل منهجيات السيطرة والاستقطاب والنزاع، معهد كارنيغي، تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١/٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٤، https://n9.cl/meoy1.

٧- محسن المصطفى، النظام السوري: رسائل السياسة المحلية إلى المجتمع الدولي، موقع معهد التحرير للشرق الأوسط، في تاريخ ٢٠٢٢/٩/١٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٥، https://2u.pw/I8g2lnf1.
٨- معتز الخطيب، نظام الأسد مفتياً: العلماء والسلطة والتغيير في سوريا (٢٠١٢-٢٠١١)، معهد العالم للدراسات، تاريخ النشر: ٢٠١٧/٥/٤، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٩، https://2u.pw/fdfmbYHD.
٩- وحدة التحليل والتفكير، النظام السوري يعيد رسم المشهد الديني وينهي خصوصية السنة للإفتاء، (أسطنبول، مركز جسور للدراسات، ٢٠٢١)، https://2u.pw/qzu1KqAY.

رابعاً/ البيانات الرسمية

١- موقع وزارة العدل السورية، المرسوم التشريعي رقم ٢٨ لعام ٢٠٢١ القاضي بتعزيز دور المجلس العلمي الفقهي وتوسيع صلاحياته، في تاريخ ٢٠٢١/١١/١٥، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/٤، https://2u.pw/ecuN2Q7k.